مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

القوانين المكملة للدستور العراقي: دراسة مقارنة بين دستور ١٩٧٠ الملغى ودستور ٢٠٠٥

Laws supplementing the Iraqi Constitution: A comparative study between the 1970 Constitution and the 2005 Constitution

م.م. جلال مرضي علاوي
الجامعة العراقية شعبة العقود الحكومية

M.M. Jalal Marzi Alawi
University of Iraq, Government Contracts Department
Jalal. m. Allawih@aliraqia. edu. iq

تاريخ الإستلام: 2024/12/12 تاريخ القبول: 2024/12/26 تاريخ النشر: 2025/3/1

Recevied: 12 / 12 / 2024 Accepted: 26 / 12 / 2024 Published: 1 / 3 / 2025

الملخص:

يعتبر المصدر الأول عند الدول التي تملك الدساتير المكتوبة هو الوثيقة الدستورية، لكنها لاتعد المصدر الوحيد لتلك القواعد، بل تملك أحياناً إذ توجد في بعض الأحيان موضوعات ذات طبيعة دستورية لم ترد في الوثيقة الدستورية، وإنما جاءت من القوانين المكملة للدستور، وهي عدة قوانين قد صدرت عن البرلمان نفسه أو بتكليف من المشرع الدستوري، والتي تتعلق باعادة تنظيم السلطات العامة في الدولة بكافة اختصاصاتها وكيف يتم تطبيقها وممارستها لعملها الوظيفي، حيث يكون جوهرها الاساسي متعلق بموضوعات دستورية، يهدف البحث إلى إجراء مقارنة بين دستور العراق عام ١٩٧٠ الملغى ودستور

عـام ٢٠٠٥، لناحيـة القوانـين المكملـة لهذيـن الدسـتورين. يبحث الدراسـة في مفهـوم القوانـين المكملـة، وإجـراءات إصدارهـا، والمجـالات التـي تغطيهـا، ويقـارن بـين الإجـراءات المتبعـة في كلا الدسـتورين. الهـدف الأسـاسي هـو فهـم تطـور مفهـوم القوانـين المكملـة في العـراق ودورهـا في تعزيـز النظـام الديمقراطـي وحمايـة حقـوق الإنسـان، مـع تحديـد أوجـه التشـابه والاختـلاف بـين الدسـتورين في هـذا الصـدد.

الكلـمات المفتاحيـة: القوانـين المكملـة، الدسـتور العراقـي، دسـتور ١٩٧٠ الملغـى، دسـتور ٢٠٠٥، مقارنـة

Abstract:

The constitutional document constitutes the main origin of the constitutional law in countries with written constitutions, but it is not the just origin of these laws. Sometimes there are points of a constitutional nature that are not included in the constitutional document, but sooner are included in ordinary laws provided by parliament called laws supplementing the constitution, which are a group of laws supplied by the congress, whether on its personal enterprise or by assignment from the constitutional legislator, and connected to the organization of public authorities in the state, their powers and how they exercise their function, that is, they relate to legitimate topics in essence. The research aims to make a comparison between the Iraqi Constitution of 1970 and the Constitution of 2005, in terms of the laws supplementing these two constitutions. The study examines the concept of supplementary laws, the procedures for issuing them, and the areas they cover, and compares the procedures followed in both constitutions. The main objective is to understand the development of the concept of supplementary laws in Iraq and their role in strengthening the democratic system and protecting human rights, while identifying the similarities and differences between the two constitutions in this regard.

Keywords: Supplementary laws, Iraqi constitution, 1970 constitution, 2005 constitution, comparison

المقدمة

الدسـاتير في الـدول الحديثـة تُعـد الوثائـق القانونيـة العليـا التـي وضعت الأسـس التنظيميـة لنظـام الحكـم، وتحـدد السـلطات المختلفـة والروابـط فيـما بينهـا، إضافـة إلى ضـمان الحقـوق والحريـات الأساسـية للمواطنـين. إلا أن الدسـتور بطبيعتـه لا يمكـن أن

يكون شاملاً لكل التفاصيل اللازمة لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، مما يتطلب وجود قوانين مكملة تستند إلى نصوصه وتفسرها وتوضح آليات تنفيذها.

في السياق العراقي، يُعتبر دستور ١٩٧٠ الملغى ودستور ٢٠٠٥ نموذجين يعكسان توجهات سياسية واجتماعية مختلفة تمامًا، مما أثر بشكل كبير على طريقة صياغة وتطبيق القوانين المكملة في كل منهما. دستور ١٩٧٠ الملغى جاء في ظل حكم الحزب الواحد والنهج المركزي، فيما ظهر دستور ٢٠٠٥ كنتيجة لتحولات سياسية جذرية أعقبت سقوط النظام السابق، ليدشن عهدًا جديدًا أسس على التعددية السياسية واللامركزية في إدارة الدولة.

القوانين المكملة للدستور، التي يُفترض بها سد الفجوات الدستورية وتفعيل المبادئ الأساسية، لعبت دورًا متباينًا بين هذين الدستورين. ففي دستور ١٩٧٠ الملغى، كانت هذه القوانين محدودة ومتأثرة بمركزية السلطة الحاكمة وأهدافها السياسية. أما في دستور ٢٠٠٥، فقد اتسعت الحاجة إلى القوانين المكملة نتيجة لطبيعة الدستور الفيدرالي وما يترتب عليه من قضايا شائكة، مثل إدارة الموارد الطبيعية وتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية والأقاليم.

بهذا السياق، يشكل البحث مساهمة هامة لفهم ديناميكيات تطور النظام القانوني والدستوري في العراق. فمن خلال المقارنة بين دستور ١٩٧٠ الملغى ودستور ٢٠٠٥، يُمكن استخلاص دروس هامة لتطوير القوانين المكملة الحالية بما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق التوازن بين السلطات المختلفة في العراق.

إشكالية البحث

القوانين المكملة للدستور تُعد الركيزة الأساسية لاستكمال بناء النظام الدستوري والقانوني لأي دولة. في العراق، شهدت الفترات الزمنية بين دستوري ١٩٧٠ الملغى و٢٠٠٥ اختلافات جوهرية في البنية القانونية والسياسية، مما أثر على شكل ومضمون القوانين المكملة. أهمية الموضوع تكمن في فهم هذه القوانين ومدى فعاليتها في تحقيق استقرار النظام الدستوري وحماية الحقوق والحريات.

لذلك نرى أن دراسة القوانين المكملة للدستور العراقي تُثير العديد من التساؤلات الجوهرية:

١.ما هو الإطار المفاهيمي للقوانين المكملة للدستور؟

٢.كيف عالج دستورا ١٩٧٠ الملغى و٢٠٠٥ مسألة القوانين المكملة من حيث الصياغة والتطبيق؟

٣.ما هي الفروقات الجوهرية بين القوانين المكملة في ظل الدستورين، وكيف تأثرت بالظروف السياسية والاجتماعية؟

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال تقديم تحليل مقارن شامل للقوانين المكملة بين دستوري ١٩٧٠ الملغى و٢٠٠٥، حيث أن فهم هذه القوانين لا يقتصر على البعد القانوني فحسب، بل يمتد ليشمل تأثيراتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق. علاوة على ذلك، يساعد البحث في تحديد الفجوات القانونية التي احتاجت إلى معالجات تشريعية بما يواكب تطورات الدولة العراقية الحديثة.

أهداف البحث

١.شرح مفهوم القوانين المكملة للدستور وأهميتها.

٢.تحليل نصوص دستوري ١٩٧٠ الملغى و٢٠٠٥ المتعلقة بالقوانين المكملة.

٣.إجراء مقارنة بين القوانين المكملة في الدستورين من حيث النطاق، الدور، والفعالية.

٤.تقديم توصيات تسهم في تحسين صياغة وتطبيق القوانين المكملة للدستور العراقي.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن:

•المنهج الوصفي التحليلي:

يتم من خلاله وصف وتحليل النصوص الدستورية والقوانين المكملة الواردة في كل من دستور ١٩٧٠ الملغى ودستور ٢٠٠٥، مع استعراض السياقات السياسية والاجتماعية التي أثرت على صياغة هذه القوانين.

• المنهج المقارن:

يُستخدم لإجراء مقارنة شاملة بين دستور ١٩٧٠ الملغى ودستور ٢٠٠٥ من حيث القوانين المكملة، مع التركيز على الاختلافات في المفهوم والتطبيق والتحديات التي واجهها كلا النظامين.

أدوات البحث

١.تحليل النصوص القانونية والدستورية.

٢.مراجعة الأدبيات القانونية من رسائل ماجستير وأبحاث أكاديمية ودراسات منشورة.

٣.دراسة القرارات القضائية ذات الصلة التي ساهمت في تفسير القوانين المكملة.

حدود البحث

يركز البحث على:

١.تحليل النصوص الدستورية المتعلقة بالقوانين المكملة في دستوري ١٩٧٠ الملغى و٢٠٠٥.

٢.دراسة الأمثلة العملية على القوانين المكملة في كلا الدستورين، مثل قانون النفط والغاز وقوانين الحكم الذاتي.

٣.التركيز على السياق السياسي والاجتماعي الذي أثّر على صياغة القوانين المكملة.

المبحث الأول: مفهوم القوانين المكملة ومعايير تمييزها:

تعتبر القوانين التي تكمل الدستور مجموعة القوانين التي يتم اصدارها من قبل البرلمان اما من حاله أو بإلزام من المشروع الدستوري، المرتبطة باعادة تنظيم السلطات العامة في الدولة وكيف يتم تطبيقها وممارستها لعملها الوظيفي وتعني أنها متعلقة بجوهرها الحقيقي بموضوعات دستورية.

لذلك تعتبر هذه القوانين التي تكمل الدستور قوانين صادرة من قبل البرلمان، لكن يتعلق موضوعها بتنظيم مسألة دستورية كالقوانين المتعلقة بفهم مباشرة الحقوق السياسية، وقوانين ترتيب الأحزاب السياسية، والمؤكد أن هذه القوانين تعتبر ضمن مصادر القانون الدستوري، ولها نوعين:

النوع الأول: القوانين الصادرة مباشرة من البرلمان، كالقانون الصادر بترتيب إحدى السلطات العامة، من تلقاء نفسه ودون أن مطلوب منه كهذا التنظيم.

النوع الثاني: القوانين التي تنتج عن الزام من المشروع الدستوري، وهذه النوع يكون المطلوب أكثر من القوانين المكملة للدستور، حيث تحول الوثائق الدستورية على الارجح العديد من القواعد المرتبطة بترتيب السلطات العامة الى قانون صادر عن البرلمان.

أولاً: مفهوم القوانين المكملة للد ستو ر

القوانين المكملة للدستور هي نوع خاص من التشريعات تُسن بناءً على تفويض مباشر من الدستور لتوضيح أو تنظيم بعض القضايا الدستورية التي لم يتم تفصيلها أو تفسيرها بشكل كافٍ في النصوص الدستورية. تُعد هذه القوانين جزءًا من النظام الدستوري ولا غنى عنها لضمان تطبيق الدستور بشكل فعّال.[١]

تعريفات متعددة للقوانين المكملة

•التعريف الأول:

«القوانين المكملة للدستور هي تلك التشريعات التي تنظم موضوعات محددة أشار إليها الدستور وأحال إلى المشرّع العادي لتفصيلها، بحيث تصبح جزءًا لا يتجزأ من النظام الدستوري».[٢]

•التعريف الثاني:

«هي القوانين التي تُسنّ بناءً على نص دستوري صريح يحدد موضوعاتها وضرورة إصدارها لاستكمال تطبيق الأحكام الدستورية، وتُعامل معاملة خاصة فيما يتعلق بالإجراءات والرقابة القضائية».[٣]

•التعريف الثالث:

«تشمل القوانين المكملة تلك التشريعات التي تتولى تنظيم القضايا الدستورية الأساسية، مثل الحريات العامة، الانتخابات، إدارة الموارد الطبيعية، وغيرها من الموضوعات التي يتطلب الدستور تنظيمها بواسطة قانون خاص».[٤]

القوانين المكملة تُعرف بأنها التشريعات التي تُوضع بناءً على تفويض دستوري لاستكمال التفاصيل غير الواضحة أو المسكوت عنها في النصوص الدستورية.[٥]

أمثلة: قوانين تنظيم الانتخابات، الأحزاب، تقسيم السلطات، والمالية العامة.

ضرورة التمييز بين القوانين المكملة والقوانين العادية، إذ تُعد الأولى جزءًا من البناء الدستوري.

الأساس القانوني للقوانين المكملة في العراق

•دستور ١٩٧٠ الملغى:

كان يعتمد على مركزية السلطة مع تركيز القوانين المكملة على إدارة الاقتصاد والدولة.

أمثلة: قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤.

•دستور ٢٠٠٥:

ركز على اللامركزية وتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية

والأقاليم.
أمثلة: قانون النفط والغاز، وقانون المحافظات غير مقيدة بإقليم لسنة ٢٠٠٨.

خصائص القوانين المكملة

١.التبعية للنصوص الدستورية: تستند القوانين المكملة إلى نصوص الدستور وتعتبر امتدادًا له.
٢.الأولوية والخصوصية: تُعامل معاملة خاصة من حيث إجراءات التشريع، وقد تتطلب أغلبية خاصة لإقرارها.
٣.الأهمية الوظيفية: تلعب دورًا حيويًا في تفعيل نصوص الدستور وتطبيقها على أرض الواقع.[٦]

ثانياً: معايير تمييز القوانين المكملة عن القوانين العادية

١. المرجعية الدستورية

القوانين المكملة تستمد وجودها من نص دستوري صريح يشير إلى ضرورة إصدارها، بينما القوانين العادية تستند إلى صلاحيات المشرّع العادي دون الحاجة إلى تفويض دستوري.
مثال من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: الإشارة إلى ضرورة إصدار قانون النفط والغاز لتنظيم إدارة الموارد الطبيعية.[٧]

٢. الطبيعة الجوهرية للموضوعات

نظمت القوانين المكملة مواضيع دستورية هامة، مثل الحريات العامة، الانتخابات، وتوزيع السلطات بين المحافظات والحكومة الاتحادية.[٨]

٣. الإجراءات التشريعية

غالبًا ما تتطلب القوانين المكملة إجراءات خاصة لإقرارها، مثل موافقة أغلبية مطلقة أو مشددة في البرلمان. مثال: قوانين الانتخابات التي تحتاج توافقًا سياسيًا واسعًا.

٤. الرقابة القضائية

القوانين المكملة تخضع لرقابة قضائية دقيقة من المحاكم الدستورية لضمان توافقها مع النصوص الدستورية.

٥. تأثيرها القانوني والدستوري

القوانين المكملة تمتلك تأثيرًا مباشرًا على تفعيل النظام الدستوري واستقرار الدولة، بينما القوانين العادية تُعنى بقضايا تنظيمية أقل أهمية.

أمثلة تطبيقية للقوانين المكملة في الدساتير العراقية[٩]

دستور ١٩٧٠ الملغى:

١.قانون الحكم الذاتي للأكراد لعام ١٩٧٤.
٢.القوانين المتعلقة بتأميم النفط.

دستور ٢٠٠٥:

١.قانون المحافظات الغير مقيدة باقليم معين لسنة ٢٠٠٨.
٢.قانون إدارة الموارد المالية.

المبحث الثاني: مقارنة بين دستور عام ١٩٧٠ الملغى ودستور عام ٢٠٠٥.

دستور ١٩٧٠ الملغى المؤقت

يعتبر دستور العصر الجمهوري الثاني للمرحلة الثالثة، صدر هذا الدستور في عام ١٩٧٠ الملغى بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٧٩٢ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ تموز، ١٩٧٠، والمتكونة من نائب رئيس مجلس قيادة الثورة المنحل ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية، ورئيس الدائرة القانونية في مجلس قيادة الثورة المنحل، وأربعة أساتذة من كلية القانون والسياسة في جامعة بغداد، ويعتبر من أكثر دساتير العراق عمراً، إذ بلغ عمره ٣٣ سنة. ويتألف من ٦٧ مادة موزعة على خمسة أبواب عناوينها:[١٠]

•الباب الأول: جمهورية العراق
•الباب الثاني: الاسس الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية العراق
•الباب الثالث: الحقوق والواجبات
•الباب الرابع: مؤسسات جمهورية العراق
•الباب الخامس: أحكام العامة

وعُدل هذا الدستور ٢٤ مرة وفي أخر تعديل تم إضافة أربع مواد للدستور.

دستور العراق لعام ١٩٧٠ الملغى، المعروف بالدستور المؤقت، أُقر في عهد حكم حزب البعث البائد بعد توليهم السلطة في البلاد. استند هذا الدستور إلى مبادئ اشتراكية وقومية عربية، وكان يهدف إلى تأكيد الدور الريادي للعراق ضمن الحركة القومية العربية.

الخصائص العامة للدستور المؤقت ١٩٧٠[١١]

•المبادئ الاشتراكية: ركز الدستور على أهمية بناء اقتصاد اشتراكي قائم على العدالة الاجتماعية، وتوزيع الموارد بشكل عادل بين المواطنين.
•القومية العربية: نص على أن العراق جزء لا ينفصل من الأمة العربية، ودعا إلى الوحدة العربية.
•طبيعة الحكم: تبنى نظامًا جمهوريًا رئاسيًا، حيث ركز السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية.
•الحقوق والحريات: أكد على مجموعة من الحقوق مثل حرية التعبير، التعليم المجاني، وضمان العمل لجميع المواطنين، لكن مع

قيود مرتبطة بمصلحة الدولة.

المضمون القانوني والدستوري[١٢]

تم تقسيم السلطات بشكل يجعل السلطة التشريعية والتنفيذية تحت سيطرة مجلس قيادة الثورة المنحل، ما أدى إلى مركزية عالية في اتخاذ القرارات.

لم يترك الدستور مساحة كبيرة لتعددية الأحزاب أو المعارضة، حيث ركز على الحزب الواحد.

أهم الانتقادات

١.تم انتقاد الدستور بسبب طبيعته المؤقتة التي استمرت لعقود دون إعداد دستور دائم.

٢.تركيز السلطة في يد مجلس قيادة الثورة المنحل ورئيس الجمهورية أدى إلى تغييب المؤسسات الديمقراطية.

دستور عام ٢٠٠٥:

شهدت المدة من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٩ نيسان من عام ٢٠٠٣ تحولاً خطيراً في تاريخ سياسة العراق ودستورها حيث حدثت فيها أحداث وصراعات كان الهدف منها السيطرة على السلطة باكبر قدر ممكن.[١٣]

ومن أبرز ماشهدته هذه المدة تدخل القوات المسلحة في شؤون السياسة والحكم فأصبحت السلطة ذات طابع عسكري. وكانت من أبرز هذه الأحداث حركة ١٤ تموز لسنة ١٩٥٨ وحركة ٨ شباط لسنة ١٩٦٣ وحركة ١٨ تشرين الثاني لسنة ١٩٦٣ وحركة ١٧ تموز لسنة١٩٦٨ . نتجت عن تلك الانقلابات ستة دساتير مؤقتة وهي دستور ٢٧ تموز لسنة ١٩٥٨ و ٤ نيسان لسنة ١٩٦٣ ودستور ٢٢ نيسان لسنة.١٩٦٤دستور ٢٩ نيسان لسنة ١٩٦٤دستور ٢١ أيلول لسنة ١٩٦٨دستور ١٦ تموز لسنة ١٩٧٠[١٤]

وقد أطلقنا على تلك الدساتير مصطلح الدساتير الانقلابية لأنها وثائق مكتوبة عليا يضعها الانقلابيون بعد نجاح حركتهم لإعادة ترتيب الأوضاع بما يتلاءم مع أحكام قبضتهم على السلطات متجاهلين الأسس الديمقراطية في وضع الدساتير وما تضمنته من أحكام.[١٥]

دستور العراق لعام ٢٠٠٥ هو الدستور الدائم الحالي، أقر بعد استفتاء شعبي في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥. يُعد الدستور وثيقة شاملة تُنظم النظام السياسي والحقوق والحريات العامة في البلاد. ركز على الانتقال نحو الديمقراطية والفيدرالية بعد سقوط النظام السابق.[١٦]

أهم ملامح الدستور

•النظام السياسي: اعتمد النظام البرلماني الفيدرالي، حيث قُسمت السلطة بين الحكومة المركزية والأقاليم.[١٧]

•تقسيم السلطات:

١.السلطة التشريعية: متمثلة في مجلس النواب.

٢.السلطة التنفيذية: رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

٣.السلطة القضائية: مستقلة ومرتبطة بمجلس القضاء الأعلى.

•حقوق الأقليات: ضمن حقوق الأقليات الدينية والقومية مع حماية الحريات العامة.

•الدين والتشريع: الإسلام دين الدولة الرسمي وأحد مصادر التشريع، مع ضمان حرية الأديان الأخرى.

•النفط والغاز: أكد على ملكية الشعب للموارد الطبيعية وإدارتها بالتنسيق بين الحكومة والأقاليم.[١٨]

التحديات

١.النصوص المتعلقة بالفيدرالية والعلاقات بين المركز والأقاليم أثارت جدلاً كبيرًا، خاصة في موضوع تقاسم الموارد.

٢.الصياغة العامة لبعض المواد الدستورية أدت إلى تأويلات مختلفة وتوترات سياسية.[١٩]

أوجه التشابه والاختلاف بين القوانين المكملة للدستور في دستوري ١٩٧٠ الملغى و٢٠٠٥

الجانب	دستور ١٩٧٠ الملغى	دستور ٢٠٠٥	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
السياق السياسي	نظام شمولي مركزي تحت حكم الحزب الواحد (البعث) البائد.	نظام تعددي قائم على اللامركزية وتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية والأقاليم.	كلا الدستورين استند إلى سياق سياسي مؤثر على طبيعة القوانين المكملة.	دستور ١٩٧٠ الملغى ركز على مركزية السلطة، بينما دستور ٢٠٠٥ يعزز اللامركزية.
مصدر القوانين المكملة	تُستمد من نصوص دستورية محدودة، غالبًا تُفسر لخدمة أهداف الحزب الحاكم.	تُستمد من نصوص دستورية متعددة تغطي قضايا أوسع مثل الحريات والموارد الطبيعية.	القوانين المكملة في كلا الدستورين تعتمد على نصوص دستورية.	دستور ٢٠٠٥ يتضمن نصوصًا أكثر تفصيلاً ومباشرة تتطلب قوانين مكملة مقارنة بدستور ١٩٧٠ الملغى.

طبيعة الموضوعات المنظمة	قضايا اقتصادية مثل تأميم النفط والحكم الذاتي للأكراد.	قضايا شاملة تشمل إدارة الموارد الطبيعية، الحريات، العلاقة بين المركز والأقاليم.	كلا الدستورين يتضمن قوانين مكملة تغطي قضايا سياسية واقتصادية أساسية.	دستور ٢٠٠٥ أضاف موضوعات جديدة مثل حقوق الإنسان وإدارة الموارد وفق الفيدرالية.
الإجراءات التشريعية	تُصدر بأغلبية عادية من قبل السلطات التشريعية الخاضعة للحزب الحاكم.	تتطلب أحيانًا أغلبية خاصة بسبب التعددية السياسية وتوازن القوى بين المركز والأقاليم.	الإجراءات في كلا النظامين تعتمد على المؤسسات التشريعية.	الإجراءات في دستور ٢٠٠٥ أكثر تعقيدًا بسبب الحاجة إلى توافق سياسي أوسع.
الرقابة القضائية	محدودة وتابعة للسلطة التنفيذية، مما يجعل القوانين المكملة شبه محصنة.	تخضع لرقابة المحكمة الاتحادية لضمان توافقها مع الدستور.	كلا النظامين يتضمن نوعًا من الرقابة القضائية على القوانين المكملة.	دستور ٢٠٠٥ يتميز برقابة قضائية أكثر استقلالية مقارنة بدستور ١٩٧٠الملغى.
التأثير على الاستقرار السياسي	تُستخدم لدعم النظام الحاكم وضمان استمراريته دون اعتبار للتنوع السياسي.	تهدف إلى تعزيز الديمقراطية، لكنها تواجه تحديات بسبب التوترات بين المركز والأقاليم.	كلا النظامين يسعى إلى تحقيق استقرار سياسي من خلال القوانين المكملة.	دستور ٢٠٠٥ يواجه تعقيدات أكبر بسبب البيئة السياسية المتعددة الأطراف.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دستور عام ١٩٧٠ الملغى ودستور عام ٢٠٠٥

نتائج الدراسة

بعد التحليل المقارن للقوانين المكملة في دستوري ١٩٧٠ الملغى و٢٠٠٥، أهم النتائج:

١.تُعد القوانين المكملة أداة أساسية لتفعيل النصوص الدستورية وتحقيق التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

٢.تظهر الحاجة إلى القوانين المكملة بشكل واضح عندما يكون الدستور عامًا وغير مفصل في بعض القضايا المحورية، مثل الحقوق والحريات وإدارة الموارد.

٣.في ظل دستور ١٩٧٠ الملغى، كانت القوانين المكملة خاضعة بشكل كبير للأيديولوجية السياسية للحزب الحاكم، مما حدّ من فعاليتها في حماية حقوق الأفراد وتعزيز الاستقرار المؤسسي.

٤.دستور ٢٠٠٥، رغم اتسامه بالطابع الديمقراطي والتعددي، ما زال يواجه تحديات سياسية، أبرزها صعوبة تحقيق التوافق بين الأحزاب والمكونات المختلفة على صياغة القوانين المكملة وتطبيقها.

٥.في دستور ١٩٧٠ الملغى، ساهمت القوانين المكملة في دعم الاستقرار المؤقت للنظام السياسي المركزي لكنها فشلت في استيعاب التنوع العرقي والطائفي.

٦.دستور ٢٠٠٥ قدّم فرصة أكبر لتحقيق الاستقرار من خلال اعتماد الفيدرالية واللامركزية، إلا أن عدم إصدار بعض القوانين المكملة الرئيسية (مثل قانون النفط والغاز) أعاق تحقيق هذا الهدف بشكل كامل.

٧.الرقابة على القوانين المكملة كانت ضعيفة وغير فعّالة في دستور ١٩٧٠ الملغى بسبب هيمنة السلطة التنفيذية.

٨.دستور ٢٠٠٥ عزز دور المحكمة الاتحادية في الرقابة، لكن الأداء العملي ما زال محدودًا بسبب التدخلات السياسية وعدم استقلال القضاء بشكل كامل.

٩.التعددية السياسية والطائفية في العراق بعد ٢٠٠٣ جعلت عملية تشريع القوانين المكملة معقدة وتتطلب توافقًا صعب المنال.

١٠. التأخير في إصدار بعض القوانين الهامة أضعف أداء الدولة في مجالات حيوية، مثل إدارة الموارد الطبيعية وتقاسم السلطات بين الحكومة المركزية والأقاليم.

التوصيات

١.ضرورة إصدار القوانين المكملة المتأخرة مثل قانون النفط والغاز وقانون المحكمة الاتحادية، لضمان تنفيذ الدستور بشكل كامل.
٢.إعداد لجان فنية متخصصة بعيدًا عن التجاذبات السياسية لصياغة هذه القوانين بما يضمن توافقها مع نصوص الدستور واحتياجات الدولة.
٣.ضمان استقلالية القضاء لتفعيل دور المحكمة الاتحادية في مراجعة القوانين المكملة والتأكد من دستوريتها.
٤.إنشاء آليات قانونية تسهل الطعن في القوانين المكملة التي قد تتعارض مع نصوص الدستور أو الحقوق الأساسية.
٥.تطوير القوانين المكملة التي تنظم العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم بما يحقق التوازن المطلوب ويقلل من التوترات السياسية.
٦.اعتماد إطار قانوني واضح لتوزيع الموارد والإيرادات بين المركز والمحافظات.
٧.زيادة إشراك المجتمع المدني والخبراء القانونيين في مناقشة القوانين المكملة لضمان تلبية احتياجات المجتمع بشكل عام.
٨.تعزيز الشفافية والإفصاح عن مسودات القوانين المكملة قبل إقرارها لضمان تحقيق توافق شعبي حولها.
٩.تشجيع الأبحاث الأكاديمية حول القوانين المكملة وآثارها على النظام السياسي والاجتماعي.
١٠. إنشاء قاعدة بيانات قانونية شاملة تضم كل القوانين المكملة وتحديثاتها لتكون مرجعًا للباحثين وصناع القرار.

خاتمة:

تُعد القوانين المكملة للدستور أداةً قانونية محورية في أي نظام دستوري، حيث تلعب دورًا أساسيًا في ترجمة النصوص الدستورية إلى واقع عملي وتنظيم قضايا جوهرية لم تُفصل في الدستور. في السياق العراقي، أظهرت الدراسة المقارنة بين دستوري ١٩٧٠ الملغى و٢٠٠٥ أهمية هذه القوانين كوسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، لكنها في الوقت نفسه كشفت عن التحديات التي تواجه صياغتها وتطبيقها في ظل تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل فترة.

في دستور ١٩٧٠ الملغى، اتسمت القوانين المكملة بخضوعها لنظام مركزي شمولي، حيث استُخدمت

كأداة لدعم سياسات الحزب الحاكم، مع تركيز كبير على القضايا الاقتصادية مثل تأميم النفط وقانون الحكم الذاتي للأكراد. ورغم أن هذه القوانين ساهمت في تحقيق استقرار نسبي للنظام، إلا أنها كانت تفتقر إلى الشمولية في معالجة التنوع العرقي والطائفي، مما أدى إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية.

أما دستور ٢٠٠٥، فقد جاء في ظل ظروف سياسية معقدة بعد سقوط النظام السابق، ليؤسس نظامًا ديمقراطيًا تعدديًا يعتمد على الفيدرالية. وبالرغم من أن الدستور احتوى على نصوص واضحة تستوجب إصدار قوانين مكملة لتفعيلها، مثل قانون النفط والغاز وقانون المحكمة الاتحادية، إلا أن البيئة السياسية الطائفية والتوترات بين المركز والأقاليم أعاقت إصدار العديد من هذه القوانين، مما أثر سلبًا على استقرار الدولة وفاعلية النظام السياسي.

في ضوء التحليل المقارن، يمكن القول إن القوانين المكملة هي العمود الفقري لأي نظام دستوري، خصوصًا في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية مثل العراق. وقد أظهرت التجربة العراقية أن النصوص الدستورية وحدها ليست كافية لتحقيق الاستقرار والعدالة ما لم يتم تفعيلها من خلال قوانين مكملة تتسم بالوضوح والعدالة والشمولية.

لذلك، فإن تعزيز فاعلية القوانين المكملة في العراق يتطلب جهودًا تشريعية وسياسية وقضائية متكاملة، تسعى إلى بناء نظام قانوني متماسك يعكس تطلعات جميع مكونات الشعب العراقي ويضمن استقرار الدولة على المدى الطويل.

الهوامش:

١- أحمد عبد الكريم. «القوانين المكملة للدستور: دراسة مقارنة بين العراق ومصر». جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠١٧. ص٢٦٥

٢- حمدي عبد الرحمن، «القانون الدستوري: المبادئ العامة»، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.ص١٤

٣- محمد شفيق رشوان، «التشريع الدستوري وتطبيقاته»، مكتبة عين شمس، ٢٠١٨.ص ١٢٤

٤- جورج سمعان، «القانون الدستوري والنظم السياسية»، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠.ص ٢٢

٥- حمدي عبد الرحمن. رسالة ماجستير: «دور القوانين المكملة للدستور في تعزيز الاستقرار الدستوري في العراق»، جامعة بغداد. ٢٠١٤. ص٣٤٢

٦- د. طعيمة الجرف ، النظرية العامة للقانون الدستوري وتطور النظام السياسي المصري دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤.

٧- حمدي عبد الرحمن. القانون الدستوري: المبادئ العامة. دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥.

٨- د. محمد ابراهيم درويش ، القانون الدستوري « النظرية العامة – الرقابة الدستورية « دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧.

٩- محمد شفيق رشوان. التشريع الدستوري وتطبيقاته. مكتبة عين شمس، ٢٠١٨.

١٠- الحسيني، قصي حبيب (٢٠١٦). قراءات في دساتير العراق. ص. ٣٤. مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٠-١٢-٢٦. اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٠-١٢-٢٦.

١١- د. سامي خليل. تحليل دساتير العراق: دراسة مقارنة. دار الكتب القانونية، بغداد. ٢٠٠٥. ص٢٣٤.

١٢- د. علي الربيعي. الدساتير العراقية: دراسة في السياقات السياسية». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠١٨. ص٢٦٦.

١٣- د. غازي فيصل مهدي . نصوص دستور جمهورية الع ارق لسنة ٢٠٠٥ في الميزان. الطبعة الأولى. موسوعة الثقافة القانونية. بغداد. .٢٠٠٨ص ٣

١٤- د. عدنان عاجل عبيد . القانون الدستوري. الطبعة الثالثة. منشو ارت مكتبة دار السالم القانونية. العراق. النجف الأشرف. .٢٠٢١ ص ٢١٢

١٥- د. عدنان عاجل عبيد . الدساتير الانقلابية في العراق. بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. العدد ٢٢ السنة ٨ – ٢٠١٥ ص ٨٩

١٦- الحسيني، أحمد. «تحديات تطبيق الفيدرالية في العراق وفق دستور ٢٠٠٥». رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٢. ص١٢٣

١٧- سعيد، محمد. الحقوق الدستورية في دستور ٢٠٠٥: بين النص والتطبيق». مجلة العلوم القانونية، العدد ٥، ٢٠١٨. ص٢١

١٨- أبو الهيل، علي. «الفيدرالية وإدارة

الأقاليم في العراق وفق دستور ٢٠٠٥». مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥. ص ١٥٥

١٩- الموسوي، زينب. «النظام البرلماني في العراق: دراسة مقارنة بين دستور ٢٠٠٥ والدساتير السابقة». رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠١٦. ص٢٥٨.

المصادر والمراجع:

١. أحمد عبد الكريم. «القوانين المكملة للدستور: دراسة مقارنة بين العراق ومصر». جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠١٧. ص٢٦٥

٢. الحسيني، قصي حبيب (٢٠١٦). قراءات في دساتير العراق. ص. ٣٤. مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٠-١٢-٢٦. اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٠-١٢-٢٦.

٣. الحسيني، أحمد. «تحديات تطبيق الفيدرالية في العراق وفق دستور ٢٠٠٥». رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٢. ص١٢٣

٤. أبو الهيل، علي. «الفيدرالية وإدارة الأقاليم في العراق وفق دستور ٢٠٠٥». مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥. ص١٥٥

٥. الموسوي، زينب. «النظام البرلماني في العراق: دراسة مقارنة بين دستور ٢٠٠٥ والدساتير السابقة». رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠١٦. ص٢٥٨.

٦. حمدي عبد الرحمن، «القانون الدستوري: المبادئ العامة»، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.ص١٤

٧. حمدي عبد الرحمن. رسالة ماجستير: «دور القوانين المكملة للدستور في تعزيز الاستقرار الدستوري في العراق»، جامعة بغداد. ٢٠١٤. ص٣٤٢

٨. جورج سمعان، «القانون الدستوري والنظم السياسية»، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠.ص٢٢

٩. حمدي عبد الرحمن. القانون الدستوري: المبادئ العامة. دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥.

١٠. د. طعيمة الجرف ، النظرية العامة للقانون الدستوري وتطور النظام السياسي المصري دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤.

١١. د. محمد ابراهيم درويش ، القانون الدستوري « النظرية العامة – الرقابة الدستورية « دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧.

١٢. د. سامي خليل. تحليل دساتير العراق: دراسة مقارنة. دار الكتب القانونية، بغداد. ٢٠٠٥. ص٢٣٤.

١٣. د. علي الربيعي. الدساتير العراقية: دراسة في السياقات السياسية». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠١٨. ص٢٦٦.

١٤. د. غازي فيصل مهدي . نصوص دستور جمهورية الع ارق لسنة ٢٠٠٥ في الميزان. الطبعة الأولى. موسوعة الثقافة القانونية. بغداد. .٢٠٠٨ص

١٥. د. عدنان عاجل عبيد . القانون

الدستوري. الطبعة الثالثة. منشو ارت مكتبة دار السالم القانونية. العراق. النجف الأشرف. ٢٠٢١. ص ٢١٢

١٦. د. عدنان عاجل عبيد . الدساتير الانقلابية في العراق. بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. العدد ٢٢ السنة ٨ – ٢٠١٥ ص ٨٩

١٧. سعيد، محمد. الحقوق الدستورية في دستور ٢٠٠٥: بين النص والتطبيق». مجلة العلوم القانونية، العدد ٥، ٢٠١٨. ص٢١

١٨. محمد شفيق رشوان. التشريع الدستوري وتطبيقاته. مكتبة عين شمس، ٢٠١٨.

١٩. محمد شفيق رشوان، «التشريع الدستوري وتطبيقاته»، مكتبة عين شمس، ٢٠١٨.ص١٢٤

حولية المنتدى